

أمروس

عدد رقم ١ - إبريل ٢٠١٨

دورية لمجتمع الميم في مصر والسودان تصدر كل ٤ شهور



بداخل الإصدارة

٣..... مقدمة

٤..... ال م.م.م بين مطرقة الدولة وسندان الوصم المجتمعي

٧..... الهوموفوبيا السياسية

٩..... الميم في مصر بين مصائد الشرطة الإلكترونية والعنف المجتمعي

١١..... ما تبجي نرقص

١٣..... العبور الجندري في مصركعب داير

١٥..... غزل خيوط الأمان بين النساء الكويريات في مصر

١٧..... رقابة الفتحات الشرجية

١٩..... الدخول إلى الخزانة ...تحت التهديد

٢٢..... ليلة القبض على ليلي

٢٤..... أطباء ولكن هوموفوب

٢٦..... الأعمال الفنية

أمروس

أمروس تعني قوس قزح باللغات النوبية في أقصى جنوب مصر وشمال السودان منطقة الوسط بين القطرين والتي تتميز بمزيج متميز من ثقافة البلدين. مع لمسة خاصة من ثقافة الإقليم المحلية

أمروس تعني قوس قزح بكل ما تعبر عنه ألوانه من تنوع وتفاعل وتناغم بين الأنماط المختلفة مع أول عدد من إنطلاق دورية أمروس سنتحدث عن ما حدث ويحدث كل يوم من الهوموفوبيا والترانسفوبيا الممنهجة من الدولة، المؤسسات والجامعات حيث أصبح ذلك من الحياة اليومية لمجتمع الميم في مصر

ولكن أيضا يظل يذكرنا قوس قزح الذي يطل علينا بعد هطول الأمطار أنه دائما يوجد أمل

في حالتنا هذه فإن أملنا يكون في التغيير وأن نستطيع الوصول إلى مجتمعات وحكومات تحترم الحقوق الجسدية والجنسية والتعددية الجنسية والجنسية

تحياتنا
فريق عمل أمروس
مؤسسة مساحات للتعددية الجنسية والجنسية





الم.م.م. بين مطرقة الدولة وسندان الوصم المجتمعي

تتجاوز ثلاثمائة جنيه. أما الأسوأ فهي المادة ٩ من القانون ١٠ الصادر عام ١٩٦١ وتنص على أن: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة عشرين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أ) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو سكن لشخص أو أكثر، إذا كان يمارس فيه الفجور والدعارة مع علمه بذلك.

ب - كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور ويكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماعه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة.

ج - كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة. وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله إلى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه. ويجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد إنقضاء مدة العقوبة في إصلاحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ويكون ذلك الحكم وجوبيا في حالة العودة لممارسة الفعل ولا يجوز إبقاؤه في الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات.

وكانت المادة الأخيرة هي سلاح الدولة الدائم لإستهداف الم.م.م. ورأينا ذلك في عديد من القضايا التي إستحوذت على إهتمام الإعلام وكان بدايتها قضية "كوين بوت" شهر مايو ٢٠٠١ وآخرها قضية حفل مشروع ليلي في شهر سبتمبر عام ٢٠١٧ والتي تلاها إلقاء القبض على أكثر من ٧٥ شخصا على الأقل على خلفية واقعة التلويح بعلم قوس قزح، وذلك خلال حفل غنائي في أحد المراكز التجارية في القاهرة.

ولقد كشف تقرير صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والتي تعني بالحقوق الفردية ومن ضمنها حقوق الأشخاص مختلفي الميول الجنسية، عن إرتفاع المتوسط السنوي لعدد المقبوض عليهم والمحالين إلى المحاكمة في مثل هذه القضايا منذ الربع الأخير لسنة ٢٠١٣ إلى نحو خمسة أضعاف، مقارنة بسنوات طويلة سابقة. ورصد التقرير وصول العدد في فترة ثلاث سنوات ونصف تنتهي في مارس ٢٠١٧ إلى ٢٣٢ شخصا، أي حوالي ٦٦ شخصا سنوياً، بينما يشير إحصاء إلى أن متوسط المقبوض عليهم في السنوات الـ ١٣ السابقة (٢٠٠٠ حتى

يعاني أفراد مجتمع المثليين والمثليات، مزدوجي/ات الميول الجنسية، عابري/ات الجنس والنوع الاجتماعي وأحرار الجنس من جميع أشكال وأطراف الإضطهاد والقمع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الإسلامية والأفريقية، ففي مصر يتخذ رهاب المثلية عدة أطر ودوافع متنوعة يتم فيها توظيف البعد السياسي بشكل صارخ ونجد ذلك متمثلا في عدة نماذج وقضايا شهيرة معروفة إعلاميا وفي الأوساط الحقوقية.

فبالرغم من أن قانون العقوبات المصري لا يجرم صراحة المثلية الجنسية بين الأفراد البالغين، إلا أنه يتم إستهداف أفراد مجتمع الم.م.م بقوانين عدة أخرى متعلقة بالأداب العامة، حيث تنشط بشدة وحدة مكافحة الآداب في وزارة الداخلية المصرية ودائما ما تستهدف المثليين والعابرين/ات جنسيا أو جنديا تحت غطاء مكافحة الدعارة أو الفسق والفجور والتحريض عليهم. ويتم ذلك سواء من خلال مطاردتهم في الأماكن العامة أو من خلال مراقبة التطبيقات على شبكة الإنترنت ونصب كمائن لأفراد الم.م.م وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم بقانون الفسق والفجور.

وفقا للقانون المصري، فإن العلاقات الجنسية بين الأشخاص البالغين وبالتراضي ومن نفس الجنس ليست محظورة قانونا طالما تمت في الأماكن الخاصة، ومع ذلك فإنه تم إستخدام القانون الذي يهدف إلى مكافحة البغاء، وعدة مواد أخرى من قانون العقوبات، لسجن مثلي الجنس من الرجال في السنوات الأخيرة.

تنص المادة ٢٦٩ مكرر من القانون ١٩٣٧/٥٨ من قانون العقوبات والذي يعود لحقبة الإحتلال البريطاني لمصر على أن:

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة.

وهناك المادة ٢٧٨ وتنص على أن: " كل من فعل علانية فعلا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا



الهوموفوبيا السياسية

ناهيك عن أن أعضاء تلك الأحزاب والحركات يشكلون جزءا من المجتمع المصري الذي يحمل أغلبية العديد من أشكال خطابات الكراهية والنبذ لمجتمع الميم فيحبط أغلب أعضاء هذه الكيانات السياسية محاولات أفراد الميم الذين يرغبون بالانضمام للأحزاب والحركات المختلفة سواء بالتمييز ضدهم أو عدم إتاحة تكافؤ الفرص داخل الكيان فيضطرون بعدها للجوء إلى النشاط الفردي الذي سرعان ما يخبو ضوئه نتيجة ما يستشعروا من تمييز وكراهية. ومن الملاحظ في هذا الخصوص أن أفراد الميم الذين يريدون بدء نشاطهم السياسي في أغلب الأحيان يلجئون لإخفاء هوياتهم الجنسية من أجل تسهيل عملية انخراطهم في العمل السياسي وقد لاحظنا ذلك جليا إبان ثورة يناير وصحوة العمل السياسي آنذاك.

وجدير بالذكر أن أشير إلى ازدواجية المجتمع السياسي المصري في تناوله لقضايا حقوق الإنسان عامة فأغلب الحزبيين والناشطين يركزون فقط على الحقوق السياسية وبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغافلين تماما عن الحقوق الجسدية والجنسية وفي بعض الأحيان يقومون بدحض المحاولات التي تنادي بالإهتمام بذلك الأمر متعللين إنه ليس أولوية الآن في ظل ما تعانیه الحركة السياسية من ركود وملاحقة هذه الأحيان. وحتى الأصوات المنادية بحرية مجتمع الميم داخل الأحزاب والحركات سرعان ما تكتم لذلك السبب.

وعلى صعيد موازي نعرف جيدا إنتهاج الدولة لآليات وسياسات مضادة لمجتمع الميم ودخولها لمنطقة خطرة جديدة بعد قضية علم الألوان الذي رُفع بحفلة مشروع ليلى وكيف تحولت الدولة من محاربة للحريات الجسدية ودخولها ذلك المنحى الخطير في محاربة حقوق الميم الأساسية. هذا بالإضافة إلى إمعان الدولة في إثبات تدنيها عن طريق محاربة أفراد الميم وإستنادها للآراء الدينية والفقهية خاصة بعد حملتها الموسعة ضد الإسلاميين ومحاولة إثباتها للعامة إنها ضد ممارساتهم السياسية وليست ضد تدنيهم وكتأكيد على ذلك تقوم بحملاتها الأمنية الموسعة ضد الميم.

كأي مجتمع عربي يواجه المجتمع المصري العديد من الإشكاليات في مواجهة العديد من القضايا ومن ضمنها رهاب المثلية ورهاب العبور الجنسي وازدياد معدل العنف وخطابات الكراهية تجاه أفراد مجتمع الميم. تلك الإشكاليات التي يعاني منها بشكل دائم أفراد مجتمع الميم سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع وأدت إلى حالة من حالات الرفض الجمعي لهم. وذلك انعكس بدوره ليس فقط على الحالة السياسية المصرية ومؤسسات الدولة بل أيضا على الوسط السياسي المصري. فهناك العديد من الممارسات التي بالملاحظة المتتبعة وجدناها تصب في تلك الإشكاليات الكبرى التي يعاني منها مجتمع الميم والتي إلى حد كبير قد تبدو ممنهجة.

فمن الممارسات التي تشكل عائق أمام حق افراد مجتمع الميم في الانخراط في المؤسسات العامة وممارسة العمل العام والتي يجب أن نشير إليها هي أن المجال العام المصري يتسم بعدة صفات مميزة ضد مجتمع الميم منها إنتشار رهاب المثلية ورهاب العبور الجنسي وسط أغلب الأحزاب والحركات السياسية وذلك يظهر جليا في حالات النفور والإستياء والعنف ضد سلوك افراد الميم ورفض تناول قضاياهم بل قد يصل الأمر إلى اقتراح قوانين تجرم المثلية. بالإضافة إلى رفض الأحزاب ذات المرجعية الدينية لفكرة المثلية من الأساس بناء على آراء دينية وفقهية وتبني بعض الأحزاب الأخرى لأجندات مضادة لمجتمع الميم ومطالبة بعض أعضاء لتجريم المثلية قانونيا وفرض عقوبات إضافية. وأيضا الصمت التام على كل ما تمارسه الدولة من انتهاكات دون تبني أية مواقف داعمة تجاه حقوق الميم وفي بعض الأحيان يصل الأمر إلى تشجيع الدولة لتبني مواقف أشد عنفا. وبقية الأحزاب وإن لم تطرح تلك الموضوعات على أجندتها فهي صامتة عن الإعتراف بحقوق وحريات أفراد الميم اللهم إلا حزبا واحدا ولم يتبلور حتى الآن أشكال دعمه وتشجيعه لأفراد الميم بالإنخراط في الحزب ولم يضع حتى الآن آليات محددة لإستهدافهم ليكونوا أعضاء فاعلين به.

من الحراك السياسي في سبيل منح المزيد من الحقوق لأفراد الميم. وهذا أيضا من الممكن أن يؤدي إلى خلق جبهات سياسية تكون مساندة للميم على مستويات تساعد في تطويرها بالتدريج مما سيساعد أكثر في القضية.

كل هذه المواقف تعد من الإشكاليات التي تواجه أفراد مجتمع الميم في إنخراطهم في الحياة العامة في مصر، والتي لو قمنا بالتفكير في حلول لها وعملنا عليها، من الممكن أن نصل إلى بعض المكاسب للحركة الكويرية في مصر ولو حتى على المدى الطويل إذ لا بد أن نجد طريقة كأفراد من مجتمع الميم للوصول لحقوقنا في الإنخراط في الحياة العامة والتوصل لطرق آمنة نستطيع ممارسة بها العمل السياسي سواء من خلال احزاب او بشكل منفرد مع عدم تأجيل تلك الخطوة لأهميتها وضرورتها في الوقت الحالي.

وعلى النقيض نجد أن أغلب أفراد مجتمع الميم يحجمون بشكل ما أو بآخر عن الإنخراط في العملية السياسية بعدة أشكال ويركزون أغلب نشاطهم على الحقوق الفردية والمجتمعية والحقوق الجسدية والجنسية. لأن بعضهم يرى أن إنتقال مراحل النضال لمرحلة أعلى هو رفاهية الآن فالنضال الحقيقي هو من أجل خلق مساحة آمنة لأفراد الميم في المجتمع لكن الإنخراط في العمل السياسي والمجال العام والإهتمام بالقضايا السياسية هي مرحلة لاحقة ستحدث بعدما نكون نجحنا في خلق تلك المساحة الآمنة الذكر. ولكن من وجهة نظري أرى ان تعدد مراحل النشاط هو مطلوب ومفيد ويثري الحركة الكويرية في مصر حيث أن العمل على المستويات المجتمعية والسياسية معا سيساهم في تسريع الحصول على الحقوق المطالب بها على أقرب مدى ممكن. وتواجد العديد من الناشطين على أصعدة مختلفة سيساهم في تفعيل عملية صَدّ حالة الرفض الجمعي للميم عن طريق إعتياد وجود عدد من أفراد داخل التجمعات المختلفة مما سيساعد في سرعة تحقيق ما نصبو إليه. هذا بالإضافة إلى إمكانية تولى بعض الأحزاب والحركات لأجندة مساندة لمجتمع الميم ومع مزيد من الضغط الداخلي يقوموا بتقديم المزيد من الدعم والمساندة، وهذا سيساهم في خلق حالة



الميم في مصر.. بين مصائد الشرطة الإلكترونية والعنف المجتمعي

مجتمعية بممارسة العنف إما بأنفسهم إما عن طريق إمداد إيد العون لشرطة الآداب ليس فقط في المجال العام، بل وايضاً في المجال الخاص.

تطور وانتشار التكنولوجيا الرقمية طور من تقنيات تواصل أفراد الميم. أحد أهم تبعات ذلك الإنتشار كان ضبابية الفصل بين الخاص والعام على مساحة الإنترنت. فعدم وجودك بصفتك الشخصية على مواقع المواعدة لم يكن يعني بالضرورة أن هويتك في أمان. ففي اللحظة التي نقرر فيها أن نقابل شخص ما إما لممارسة الجنس أو من أجل التعارف فقط، أصبحت هويتك معروفة للشخص الآخر. وهنا تأتي تلك الضبابية بين الخاص والعام حيث أن الهوية الرقمية قد تظهر كمساحة شخصية ولكنها ايضاً يتم إنتهاكها بسهولة.

إحدى القصص التي سمعتها من بعض الأفراد التي تعرضوا لعنف كانت تسرد كيف أن الشخص المعتدي يدرك جيداً لغة الحوار التي تحدث في أوساط تطبيقات المواعدة الرقمية. يتم تبادل الصور وتحدث المقابلة التي عادة ما تكون في منزل الشخص المعتدى أو المعتدى عليه أو أحياناً في شوارع غير مأهولة. في تلك السياقات سمعنا قصص مختلفة عن حالات إما ضرب فقط من غير سرقة أو سرقة بدون ضرب، وأحياناً أخرى سرقة وضرب، وأحياناً أخرى سرقة وضرب وتصوير الناجين والناجيات في أوضاع حميمية بوجههم لإستخدام الصور في إبتزازهم/ن بعد ذلك.

إحدى أهم الأشياء التي يجب وضعها في الإعتبار عقب التعرض لذلك النوع من الإعتداءات هو تطلب رعاية نفسية فورية. ولكن الناجين والناجيات من ذلك النوع من الإعتداء أحياناً قد يجدن صعوبة في الوصول إلى معالجين نفسيين موثوق بهم وهذا هو الشيء الذي يحاول النشطاء توفيره. الصعوبة الأكبر

يعيش مجتمع الميم بمختلف أطرافه صراعات يومية في مصر. تلك الصراعات لا تقتصر فقط على المحاولات المتواصلة لإخفاء كل ما يشير إلى تفضيلات الأفراد الجنسية أو هويتهم/ن الجندرية، بل تمتد لتصل إلى ايضاً الى صراعات لمواجهة إعتداءات من قبل الدولة أو المجتمع رغم المحاولات المستمرة لإخفاء الهوية الجندرية والجنسية. فأحياناً كثيرة تفشل محاولتنا المستمرة لإخفاء هويتنا وتختلف عواقب ذلك الفشل باختلاف السياقات المحيطة.

نعلم جيداً أن الدولة المصرية تستخدم الإنترنت وتطبيقات المواعدة للإيقاع بالمتليين الرجال والنساء الترانس في الأغلب. لكن المخيف هو أن تطبيقات المواعدة أصبحت مكان يتم فيه إستهداف المتليين والمتليات من قبل أفراد غير تابعين لشرطة الآداب أو أي من مؤسسات الدولة. فيتم إستهداف أفراد متليين أو عابرات للجنس من أجل غرض السرقة أحياناً وأحياناً أخرى فقط بغرض التنكيل والضرب وأحياناً أخيرة بغرض الإبتزاز وأحياناً أكثر بمزيج من كل تلك الأغراض. هذا النوع من الإستهداف يمكن توصيفه "بتطوع" أفراد مجتمعية "لتأديب" أفراد مجتمع الميم "المنحليين" و"المنحلات".

هذا "التطوع" بممارسة العنف من خلال إستخدام وسائل تطبيقات المواعدة هو إمتداد لممارسات عنف مجتمعي لا مركزية تجاه أفراد مجتمع الميم في مجالي الحياة الخاصة والعامية. فهناك تاريخ وحالات موثقة من أمثلة العنف المجتمعي تجاه أفراد مجتمع الميم. نموذج الجيران "الشرفاء" يسلط الضوء على لا مركزية ذلك العنف. فهناك حالات تم الإعتداء عليها في منزلها من قبل جيران متربصي وحالات أخرى أبلغ الجيران الشرطة عن "شكوكهم في سلوك جيرانهم" وأنهم شكلهم "خولات". وغير ذلك من الأمثلة التي ايضاً تبين "تطوع" أفراد

تأتي في شعور الناجين والناجيات بعدم قدرتهم على وعدم جدوى محاولة إبلاغ السلطات بالإعتداء الذي تم لأن ببساطة ليس من المنطقي أن نذهب للشرطة مطالباً في التحقيق في إعتداء تم عليك/ي من خلال شخص قابلته من خلال تطبيق تستخدمه الشرطة نفسها من أجل القبض والإعتداء على أشخاص آخرين مثلك. يعي المعتدون ذلك جيداً ولذلك فهناك حالة نمو ليست بالهينة في هذا النوع من الإيقاع والإعتداءات. ذلك النوع من الإيقاع كان منتشر على تطبيقين موعدة للمثليين، ولكنها أيضاً ظهر على تطبيقات كان يُظن أنها أكثر اماناً للتعرف بين أفراد مجتمع الميم.

في حالات سرقة الموبايلات أو تصوير الناجين والناجيات غصبا في أوضاع حميمة، يتم أحياناً كثيرة إبتزاز الناجين والناجيات بالصور الموجودة بالموبايل أو الصور المأخوذة، يجب الوضع في الاعتبار عدم الرضوخ للإبتزاز ومحاولة إستشارة محامين/ات موثوق بهم.

يأتي هذا العرض السريع لحالات الإعتداء التي تتم خلال تطبيقات المواعدة من قبل أفراد مجتمعين لتطرح إشكاليتين مهمتين. أولهما، هو ظلم منظومة العدالة في مصر وتعدي الدولة المستمر على الحياة الشخصية للأفراد وتحديدًا من خلال إستهداف أفراد مجتمع الميم. ذلك الإستهداف يترتب عليه بالضرورة ويعزز عنف مجتمعي تجاه أفراد مجتمع الميم تارة لوجود حالة تربص وكراهية مجتمعية للجنسانيات والهويات الجندرية الغير سائدة، وتارة أخرى لإدراك الأطراف المعتدية صعوبة أو إستحالة معاقبتهم في ظل ممارسات الدولة الممتدة منذ حادثة الكوين بوت والتي تستهدف فيالميم المجالين العام والخاص.

الإشكالية الثانية متعلقة بأحد أهم التنظيرات الخاصة بالمثلية الجنسية في المنطقة العربية والتي كانت من نصيب جوزيف مسعد. بدورها قامت بنقد نشاط المنطقة بداعي أنهم يقدمون النموذج الغربي في نضالاته والذي يركز على عامل "الهوية" وتجلية تلك الهوية كأساس لأداة النضال. وبناءً عليه، مسعد أكد على أن هذا النوع من النشاط يقومون بإختلاق الهوية المثلية في غير سياقها لإتباعهم نموذج غربي إستشراقي. السؤال المهم الذي أضعه على الطاولة هنا، ماذا لو أن ببساطة يتم إستهداف اشخاص عاديون يمارسون الجنس مع الرجال بدون إعتبار أنفسهم كجزء من الهوية التي يصفها مسعد بالوهمية؟ هذا الإستهداف ليس فقط من قبل الدولة، بل من قبل أفراد مجتمعية عادية وبطريقة غير مركزية، قبل وبعد الحفلة الاخيرة التي صاحبها أكبر هجمة إعلامية ومجتمعية وبوليسية ضد مجتمع الميم في مصر على مدار ال ١٨ سنة الفائتة. حالات الإيقاع من قبل أفراد لا ينتمون للدولة تم توثيقها بشكل أكبر قبل حادثة رفع العلم الاخيرة وتحدث في سياق رقمي يعتبره أفراد الميم مكان خاص وليس عام. تلك الإعتداءات كانت تحدث ضد افراد لا يعتبروا بالضرورة اجندة جلاء الهوية كوسيلة نضال. كيف يمكن وضع ذلك في الاعتبار لتفسير الكراهية والتربص المجتمعي تجاه كل ما هو ميم دون الإنزلاق إلى تنظيرات إستشراقية ودون ايضا الإنزلاق إلى تنظيرات كالتى يطرحها مسعد والتي ضمناً تقوم بلوم مجتمعات الميم التي تحاول تنظيم نفسها على أساس الهوية.

ماتيجي نرقص...



مع المجتمع مثلما فعلوا أهل المنزل، بل انه يخشى المجتمع، يخشى حتى أهل المنزل الأحرار.

بهية قمر مديرة المنزل، وأوية الأحرار عندما تريد أن تسخر من المفتش لا تجد غير مثليته لتعايره بها، إذا أهل المنزل الأحرار ايضا لديهم موقف معادي من المثلية الجنسية.

هكذا عبر يوسف شاهين عن شخصية مثلي الجنس في فيلم الاختيار، وفي رأيي هو أول تناول إنساني لشخصية مثلي الجنس في السينما المصرية. الشخصية المثلية في هذا الفيلم تحمل كل التعقيدات الانسانية والمجتمعية.

في رؤية أخرى في الفيلم أفكر لو كان هذا المفتش متصالح مع مثليته الجنسية - بالطبع كان سيرفضه المجتمع- ولكن هل كان سيرفضه هذا المنزل؟! أم انه مع الوقت كان من الممكن ان يكون أحد اعضائه، بحيث تدير له بهية قمر حياته، بدلا من إذلاله بمثليته. كل ما قبل شخصية المفتش في السينما المصرية في تناول مثلي الجنس كانت مشاهد عابرة مدللة على تقزز الابطال او المجتمع منهم.

اتذكر ان الجميع كان ضد فايضة، المدرسة القادمة من المدينة لتعيش في الريف لتبعد عن امها واخواتها ذوات السلوك الباطل.

و في القرية الريفية تورطت في قضية شرف لم ترتكبها، الجميع يعرف انها مظلومة ولكنهم جميعا شهدوا ضدها، الجميع لديه أسبابه، فعوض الصيدلي، وسعدية المدرسة زميلتها في المدرسة والتي تشاركها سكن المدرسات يقفون ضدها في صف الحاج عبد المقصود لانهم يستفيدون بماله، الشاب احمد الذي احبها واحبته يقف ضدها لأنه جبان ولا يستطيع أن يعاند المجتمع في قضيتها التي اصبحت مثار الحديث في القرية كلها، وهي عشقا لطالب صغير في السن و إستغلالها له حتى اقدم على الانتحار، وبرغم معرفته الحقيقة وهي أنها بريئة من كل هذا إلا انه لا يساندها.

الجميع ضدها لأسباب إما حبا للمال، او خوفا من المجتمع، الوحيدة التي وقفت ضدها بلا سبب واضح هي حسنية زميلتها في العمل وشريكتها في السكن ايضا مع سعدية.

حسنية ذات الملامح القاسية، الغليظة، حتى مع إمتلاكها لجسد

في البيت الذي يمثل الحرية، مأوى الفن والفنانين، الأحرار الذين تخلصوا من قيود المجتمع، أوضاقت بهم قيود المجتمع فهربوا إليه، سكنوه، يحتمون داخل جدرانه، لكل واحد من سكانه حكاية، الجدران نفسها لها حكايتها الخاصة فنصفها مسروق من جدران القلعة.

داخل المنزل الكل يتصرف على طبيعته، فمثلا الممثلة القديمة التي ذهب عنها جمالها لم تجد مأوى غير هذا المنزل لتعيش فيه، ليس لحاجة مادية، ولكن كي تشعر بوجودها كأنثى جميلة (كما كانت في الماضي)، تمارس الحب والجنس مع شاب صغير، دون اي احكام من أحد، وهذا هو المبدأ الا يحكم أحد على الآخر في تصرفاته.

يعيشون، يمارسون الحياة، والفن، يبيعون إنتاجهم، ويأكلون منه، وتنظم تلك العملية "بهية قمر"، التي تحب "محمود" البحار، الذي يأتي إلى المنزل بدون مواعيد، عندما يأمره مزاجه فقط، لا أحد يعرف اين هو، متى سيأتي ومتي سوف يغادر، الوحيد فيهم الذي لا يعمل بالفن، ولكنه رمز الحرية، البحار في مخيلتنا هو رمز الإنطلاق، شخص لا يملك منزل، ولكنه يملك البحر ليحيا فيه.

محمود يقول ان في هذا المنزل إذا أعجب اثنين ببعضهما البعض يمارسا الجنس أولا سويا، يفرغون تلك الطاقة، وإذا بقيت مشاعر بينهم فهم بالفعل يحبون بعضهم البعض، وإذا انتهت فهذا الشعور في حقيقته لم يكن إلا مجرد رغبة، المنزل إذا له احكامه الخاصة.

البحار برمزيته وإنطلاقه هو معشوق بهية قمر.

بهية قمر السيدة الجميلة التي تشع حيوية وأنوثة تفخر بها أمام الجميع في منزلها مع المفتش الذي جاء ليحقق في حادثة قتل، والمفتش معرفة قديمة لها، تعرفه وتعرف تاريخه وتعرف عن حياته، وعلى الفتيتل الخاص بها تجلس وتنهزه بنظرة سخرية بعد ان تطلق ضحكة إستهزاء به وتقول "اتجوزت ولا لسة مضرب عن الجواز"، في إشارة ان المفتش مثلي الجنس.

المفتش رجل ذات قسمات حادة، شكله رجل إلى اقصى حد (الشكل الذي إرتضاه المجتمع للرجل).

دون اي كلمة من المفتش نعرف انه يحب مساعدته، من نظراته التي يملأها الضعف - فقط وهو يتحدث إليه -، وجملته المتقطعة معه

ينوه المفتش كثيرا لمساعدته بأن الانسان لا يصرح بجميع مشاعره، ومساعدته الذي يعيش قصة حب مع فتاة يطلب منه كثيرا أن يصرح له بما يداريه عن المجتمع، لأنه بالتأكيد لن يطلق عليه اي احكام، ولكنه لا يفعل.

المفتش لا يصارح المجتمع بمثليته، يكتمها داخله، لا يصطدم

ماقولتش كدة، هو محترم في كل حاجة اكيد، متسألنيش في الدين لأنني مش قارية الدين كويس، لكن اعتقد انه قوم لوط دول ليهم عقاب او حاجة)، وتضيف ايناس في دبلوماسية شديدة وكأنها خرجت من مأزقها، انهم احرار، إذا كان لا بد من ان يعاقبوا فليعاقبهم الله وليس الاشخاص او الدولة".

في عام ٢٠١٧ عندما جلست المخرجة المثيرة للجدل أمام محاوره اخرى، تتحدث عن اصدقاءها المثليين، وكيف انهم رجاله (تقصد انهم يتسمون بالجدعنة)، تقزز وجه المذيعة المصرية قائلة (رجاله ازاى؟ الرجل رجل قائد leader، مش مايع)، فردت ايناس بثقة (على فكرة مش كلهم مايعين، في ناس بتشوفهم كل يوم وانتي لا يمكن تعرفي).

قبل إحدى عشرة عاما من هذا اللقاء، كانت ايناس الدغدي توجه مجموعة من الممثلين في فيلم صنعتها في حب الرقص يسمى "ما تبجي نرقص"، كان حب الرقص هو ما يجمع بين كل شخصيات الفيلم، أيا كان اختلافهم، في الفيلم يقوم اثنين ممثلين (رجال) بدورين مثليين جنسيا، لم يكن هناك احكام اخلاقية في الفيلم على هذا الثنائي، لم يكن هناك اي احكام اخلاقية على أيا من شخصيات الفيلم.

اتخيل ايناس الدغدي وهي تقوم بالبروفات مع هذا الثنائي، وتقوم بتوجيههم لدورهم، هل كانت تفكر فيهم (كشواذ)، او ان عقابهم كقوم لوط كما قالت للمحاوره، أم انها كانت توجههم على انهم أن يطاوعوا طبيعتهم الجنسية وان يحبوا أنفسهم كما مهما كان اختلافهم، أم عليهم ان يحبوا أنفسهم ويقبلوها ولكن ان يكونوا على دراية بأنهم شواذ وسوف يكون لهم عقاب قوم لوط؟!، بحق شعرت بإشفاق عليها عندما تخيلتها تحدثهم عن دورهم، الذي يبدو انها لم تحدد موقفها الشخصي منه.

على اي حال فهي كانت تطلب منهم ان يتحدثوا ويتحركوا (بمياعة)، كانت هذه هي الصورة النمطية لمثلي الجنس التي قررت الدغدي تقديمها في فيلمها.

انثوي في تكوينه إلا أنها تداريه بملابس اشبه بملابس الرجال، في أول لقاء لها بفايزة وعندما فتحت فايزة حقيبة ملابسها، اشارت حسنية إلى قميص نوم وقالت لها "نفسى اشوفه عليكى".

شهدت حسنية ضد فايزة بلا اي سبب او مصلحة شخصية، ولكن عندما علمت فايزة بشهادة حسنية ضدها قالت وملامحها يملأها الرفض والتقزز "دي هي اللي كانت شخصية غريبة وبتطلب طلبات غريبة" اعتقد في إشارة منها لطلبها رؤيتها في قميص النوم، لأننا لم نرى من حسنية غير هذا الموقف)، قد يكون هناك مواقف مشابهة لحسنية لم نرها ولكنها لم تتطور إلى حد التحرش بفايزة، وإلا كانت إعترفت بهذا او قالتها. لم يكن هناك اي سبب لان تشهد حسنية ضد فايزة غير كونها مثلية الجنس، كان هذا سبب كافي لجعلها شريرة، شريرة فقط دون اي دافع اخر. كانت هذا أول معالجة لمثلي الجنس في السينما المصرية في فيلم الطريق المسدود المأخوذ عن رواية احسان عبد القدوس المعروف بأنه الاديب المدافع عن حقوق المرأة الجسدية والجنسية. الفيلم انتاج عام ١٩٥٧، وفي عام ٢٠١٨ في موقع السينما كوم وفي تعريف طاقم العمل نجد وقد كتب (ملك الجمل في دور حسنية المدرسة الشاذة)

مجموعة من الشباب تسكن منطقة المعادي، في بداية تسعينات القرن الماضي حين كانت منطقة نائية شديدة الهدوء يسكنها الطبقات الراقية فقط، وحين يجتمع الشباب والمال تكثر المفاجر (هكذا علمتنا الدراما منذ قديم الازل).

جميعهم يتعاطون المخدرات، يمارسون الجنس الغير شرعي، يتزوجون عرفيا لعدم رضا الأهالي عن زواجهم، وبالطبع لن ننسى ان نضم المثلية الجنسية لقائمة فساد الشباب، وفي النهاية سوف يعاقب ممارسي المثلية بأن يصابوا بالإيدز.

كان هذا محور فيلم ديسكو ديسكو انتاج عام ١٩٩٣ للمخرجة ايناس الدغدي.

كانت الدغدي ومنذ طفولتي محور لأحاديث الناس عن آرائها (الشاذة عن المجتمع) - هكذا كنت اسمعهم يقولون عنها- لأنها كانت تعلن في جميع لقاءاتها التلفزيونية والصحفية انها مع حرية الجسد، والجنس، والعقيدة والهوية الجنسية.

ايناس الدغدي المخرجة المعروفة وسط المجتمع المصري بأنها (بالمثيرة للجدل) اخرجت ديسكو ديسكو، فيلم يحث على الاخلاق المجتمعية بنسبة مائة في المائة، وهنا يقفز في رأسي السؤال هل كان هذا لمغازلة الجمهور الذي لن يتقبل ما اعتادت ان تدعو إليه ايناس الدغدي في جميع لقاءاتها التلفزيونية من افكار، فالجمهور المصري في التسعينات وبعد التأثر بالخليج لن يتقبل ممارسة الجنس إلا تحت غطاء شرعي وبالطبع لن يتقبل المثلية الجنسية ولن يعتبرها شيء يتعاطف معه.

في عام ٢٠١٦ اشاهد لقاء تليفزيوني مع المخرجة تعلن انها مع أن يمارس المثليين حريتهم الجنسية ولكن هذا لم يمنعها ان تطلق عليهم كلمة شواذ كلمة شواذ، كان تصميم ديكور البرنامج يباعد بين ايناس الدغدي والمحاوره، وصمم بحيث يشعر ضيف البرنامج بالرهبة وكأنه في محاكمة، كان يؤكد هذا نبذة المحاوره، التي سألت ضيفتها بلهجتها اللبنانية "انتى ذكرتي أن الدين الاسلامي لم يحرم الشذوذ الجنسي؟"، تجيب ايناس التي ظهر على ملامحها انها متهمه ولا بد ان تدافع عن نفسها "لا لا لا



العبور الجندري فى مصر.. كعب داير!

لقد تم الإعراف طبياً بالعبور الجندري في مصر تحت مسمى متلازمة إضطراب الهوية الجنسية و تم تشكيل لجنة طبية خاصة بالموافقة على جراحات تصحيح الجنس في عام ٢٠٠٩، ورغم ذلك لا يزال العابرين/ات جنسيا يواجهون العداء المجتمعي و العنصرية الممنهجة بدايةً من الأهل مروراً بالأقارب و الجيران و زملاء الدراسة و أصبحت المصالح الحكومية و مباني الخدمات الطبية و المنشآت التعليمية أهم الأماكن التي تشن تلك الحملات العنصرية تجاه العابرين/ات جنسيا، فالآن ورغم صحة موقف العابرين/ات جنسياً الطبي و القانوني و الديني إلا أن الدولة و مواطنيها يمارسون العنصرية عليهم/ن، فأخر شيء قد يتمتع به شخص عابر جنسياً هو التعامل المباشر مع مصالح الدولة سواء كانت طبية أو تعليمية أو جهة مختصة بالأوراق الحكومية،

تروي م.ك قائلة "لسه فاكدة اليوم اللي روت فيه السجل المدني عشان اطلع بطاقتي الشخصية اللي للأسف انا مقيدة فيها كذكر، ورغم إن جسمي وشكلي لبنت لكن لسه مقيدة كذكر في الاوراق الرسمية لصعوبة تغييرها، فاكدة نظرات التعجب والإستهزاء والتعليقات السخيفة على شكلي وجسمي وموظف السجل المدني وهو كل ما يبصلي او أكلمه يستغفر وكأني خطيئة وبعدين كسر سكوته وقالى (هو انت واد ولا بت) وكان الأوراق الرسمية مش مكتوب فيها خانة الجنس.

وتروي عابرة جنسيا اخرى بإسم ن.ق قصتها قائلة: وانا في المدرج كنت عايزه أسأل الدكتورة سؤال فلما قومت واحد كان معايا في ثانوي قام وقال للدكتورة البنت دي اصلا كانت ولد واسمها كان *** "ذكر الاسم الموجود في شهادة الميلاد" كانت معايا في ثانوي، راحت الدكتورة سألتني في وسط المدرج (أنت ولد ولا بنت) رديت بكل عصبية وحزن "وانتي مالك!" انتي وظيفتك تدرسينا.

فمن المفترض في كل دول العالم أن يتعامل المدرس او الدكتور الجامعي مع الطلاب كمعلم ينشر رسالته العلمية ومن المفترض أيضا على الموظف الحكومي ان يتعامل بناء على الأوراق الرسمية بدون اي احتكاكات خارج إطار العمل لكن في مصر يختلف الوضع تماما ليوجه موظف حكومة ودكتوراه جامعية أسئلة مهينة وتعليقات سخيفة خارج إطار التعامل المهني مع العابرين/ات جنسياً، لا يقتصر الوضع على المصالح الحكومية والمنشآت التعليمية بل أيضا في المستشفيات.

حيث روت لنا عابرة جنسيا بإسم ف.أ قصتها قائلة "الأخصائية النفسية المسؤولة عن تشخيص حالتي في منتصف رحلة تشخيصنا كعابرين جنسيا اللي بتأخذ سنتين قالت لي انت ولد وشكلك حلو المفروض تعرف بنات بصلي منا بنت وحلوه اهوه، فقاطعتها وقلت لها انا أسمي إنتي مش أنت وهي ردت عليا قالت لي لا انت."

يفتقر مجتمعنا للثقافة والتوعية وغالبا ما تكون أسباب العنصرية تجاه العابرين/ات جنسيا ناتجة عن الجهل بالحالة والأفكار الشرفية حتى إن كان الجهل نابع من طبيب مسؤول عن الحالة فيتحول الطبيب من مُشخص للحالة إلى شخص عنصري يصدر أحكام بعيدا عن الطب او يوجه نصائح غير مهنية من شاكلة "اعرف بنات / اعرفي ولاد، ربي دقتك / البسي فستان ... إلخ". لذلك يجب على كليات الطب أن تهتم بدراسة الحالة أثناء سنين الدراسة ليتخرج الشخص واعٍ مُلم بمعلومات عن الحالة التي قد يتعامل معها بعد التخرج ولكي يستطيع أن يفصل بين آرائه الشخصية وبين مهنته.

وللدولة ايضا دور في ذلك، فلماذا لا تتحدث الدولة عن العابرين/ات جنسيا! لماذا لا تكفل لهم حقوقهم؟ لا تزال الدولة تخشى مواجهة الشعب بالحقيقة، حقيقة أن لمضطربي الهوية الجنسية حقوق قانونية وأن وضعهم في مصر أصبح قانونياً الآن وسليم طبياً فاذا استغلت

الدولة قليلا من وقتها في التوعية للمواطنين عن مرض اضطراب الهوية الجنسية وعن العابرين/ات جنسيا لأصبح هناك وعي. وإذا أستغل الأزهر قليلا من وقته لمناقشه اضطراب الهوية الجنسية إعلاميا كما يناقشون ملابس المرأة لأصبح الناس أكثر تقبلاً للعابرين/ات جنسيا ولكن الحقيقة أن الدولة لا تريد مواجهة المواطنين بذلك، لا أعلم مما يخافون تحديداً.. هل يخافون أن يصبح المجتمع خالي من العنصرية! أم يخافون أن يظهر المزيد من العابرين/ات جنسياً يطالبون بحقوقهم في تلك الحياة؟ ولكن كل ما أعلمه أن الدولة ساهمت بشكل أو بآخر في تلك العنصرية الموجهة للعابرين/ات جنسياً، ولا يقتصر الوضع على ذلك فقط لأنه وفي رحلة تشخيص الحالات طويلة المدى التي عادة ما تتخطى السنتين يواجه الشخص العابر جنسيا عوائق تعطل رحلته نحو الحياة ، كتخلف دور الأزهر و إختفائه لمدته تجاوزت الأربع سنوات تقريباً فكيف له أن يحصل على موافقه من لجنة الاطباء التي تتكون من عدة أطباء مختصين و عضو من الأزهر إذا كان عضو الأزهر متغيباً (حقيقة لا أعلم لماذا للأزهر دوراً في ذلك ، فتلك مسألة طبية بحتة) ، و ايضا الخطر الأمني فاذا واجه شخص عابر جنسيا إحدى كمائن الشرطة قبل أن يحصل على تقريره الطبي الذي قد يستغرق عامين للحصول عليه فهو معرض للسجن لمدة لا تقل عن سنة بتهمة الفجور الملققة،

وإن حاول الشخص العابر جنسياً أن يبحث عن وظيفة ليجمع المال ليأكل ويشرب او على امل السفر ليعيش حياة كريمة في دولة تمنحه حقه كإنسان، فعادة ما يتعرض للسخرية و الإنتقادات من المسؤول عن طلبات التقديم للوظيفة مروراً بالإستقبال حتى المدير قبل رفضه في تلك المهنة وإذا تم قبوله فسيضطر إلى مواجهة كم هائل من السخرية والأذى النفسي والإنتهاكات سواء من زملائه في العمل او من العملاء وعادةً ما يكون مرتبه في ذلك العمل غير كافٍ للمعيشة، فكيف لشخص تمارس عليه أركان الدولة العنصرية أن يعيش في سلام وأن يدرس ويعمل ويقدم لتلك الدولة أي شيء؟

الأذى النفسي والجسدي احيانا الذي يحصده العابرين/ات جنسيا من تلك الدولة ومواطنيها هو جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون وأن تقدم الدولة تعويضات لهم،

نحن لا نرغب أن نترك مصر ونذهب إلى اي دولة أخرى باحثين عن الإنسانية والكرامة، نحن نرغب أن تعاملنا بلدنا بإنسانية وأن يضمن لنا القانون حقوقنا لكي نستطيع أن ندرس ونعمل ونصنع دورا في ذلك المجتمع بدلاً من الإختباء خوفاً من العداء والعنصرية.



غزل خيوط الأمان بين النساء الكويريات في مصر

يفعلها بل يجب أن تكون أولويته.

أما عن تجربتي الخاصة مع السلامة الشخصية فهي تقع في ثلاثة مسارات:

كان ذلك المساء بعد أن استرددت هاتفي وجهاز الكمبيوتر المحمول من والدي ، بعد شهر من مصادرة هاتف صديقتي لمحدثات مع صديقتها ، وفقدنا الإتصال بها ، منذ عام أيضا تم مصادرة هاتف إحدى صديقاتنا الأخريات بعد تلقي والدها إتصالات هاتفية تتضمن تفاصيل حميمة من مجموعة على تطبيق واتساب كانت مع عدد قليل من زملائها/زميلاتهما الكويريات/ين في جامعتها ، وقبل شهرين تم مصادرة جميع الأجهزة الإلكترونية من صديقة أخرى بعد أن قرر والدها أنها تحتاج إلى "ترويض" عن طريق الطرق الشائعة مثل إجبارها على الحشمة ، مصادرة الأجهزة الإلكترونية، المراقبة ، النظام الأبوي ، وعزلها عن العالم بعد قطع إتصالاتها.

أحد الصديقات قررت أننا بحاجة إلى قاعدة بيانات بأرقام طوارئ وقنوات إتصال مع أفراد عائلات الفتيات الكويريات الأكثر عرضة للتهديدات وفرض العزلة المنزلية من الأهل ولكن هل هذا وحده كافٍ لحمايتهن؟

أصبحت أكثر مهارة ولكن ببطء، سنعتمد بشكل أساسي على التواصل من خلال تطبيق سيجنال، وهو التطبيق المشفر الذي حاولت الحكومة المصرية محاربته، وإزالة أنفسنا من العديد من المجموعات غير المنظمة عبر الإنترنت التي كنا نشارك فيها. لقد اعترفنا بأن الفيسبوك يمثل تهديداً كبيراً ووسيلة للكثير من الإبتزاز الذي تلقيناه، وأصبحنا حريصين جداً في كونه أكثر قابلية للإختراق. بعد تأمين حساباتنا باستخدام كلمات المرور والتشفير المزدوج، أدخلنا جميعاً "قوائم أمانة" إلى حساباتنا التي تعدل المحتوى الذي نشاركه مع أشخاص معينين. والأهم من ذلك، أننا فقط أدركنا أن رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بمؤسسات مثل الجامعات يتم مراقبتها من قبل تلك المؤسسة، وتقتصر تماماً على تلك الرسائل الإلكترونية. حرصنا على

أنا امرأة شابة، كنت شاهدة على إنتهاك الدولة المصرية لزملائي وزميلاتي من المجتمع الكويري لمجرد كونهم ما هم عليه، الأحاديث دائما في دوائر النشاط كانت حول الدعم الإجتماعي، القانوني والسياسي لأفراد المجتمع الكويري. ولكن برغم الاهمية الهائلة للأطروحة القانونية والسياسية، ورغم أنني ما زلت أحتاج موافقة قانونية من الدولة على كويريتي. فأنا أرى أن فكرة الأمان هي فكرة معقدة ومتراكبة وحميمية أيضاً للغاية. شخصياً لم أكن جزءاً من إحدى دوائر المجتمع الكويري في مصر حتى السنة الماضية، ومن وجهة نظري فإن فكرة المجتمع الكويري المغلق هي بشكل أو بآخر تعزز غربة العديد من الأفراد الذين لا يستطيعوا أن يكونوا جزء من هذه الدوائر لأسباب عديدة أو من لا يهتموا بالجوانب السياسية أو الإجتماعية لكونهم كويريون أو كويريات.

دوائر المغلقة تتكون من بنات كويريات أخريات واللاتي ما زلن في طور إستكشاف جنسائيتهن ومحاولات حثيثة لتقبل ذاتهن. وقد اعترفن فقط مؤخراً بميولهن وتوجهاتهن الجنسية الغير غيرية، لا نكون من المدعوات عادةً إلى الحفلات والتجمعات الكويرية وليس لدينا دوائر عديدة في المجتمع الكويري. وبالرغم من ذلك فقد عانينا من العنف الممنهج معنويا وجسديا وهجمات كيانات مثل الجامعات وأبائنا وآباء شركائنا العاطفيين/الجنسيين وحتى كيانات غير معروفة. عواقب تلك الاعتداءات والتهديدات تسببت في تدمير الحالة الذهنية والعاطفية والخوف المستمر من مراقبة قوى مجهولة والمقاييس السلطوية التي سلبتنا حريتنا.

ولولا ديناميكيات القزابة والرعاية التي حصلت عليها مع هؤلاء الفتيات، لما نجوت من هذه الحملات وموجاتها اليومية ومن منظور عام، فالسلامة الشخصية والدعم النفسي والعاطفي ضد حوادث العنف اليومية التي نتعرض لها كمجتمع كويري هي واحدة من أكثر الأعمال السياسية التي يمكن للمجتمع الكويري أن

وآرائهم ونشاطهم الجنسي وتعبيره إعلان هذا وطرحه في سياق عام دائماً تهديداً لأمنها العام!

توثيقي لقصتي وشهادتي عن طريق بعض الدراسات التي توثق للعنف ضد المجتمع الكويتي ساعدتني شخصياً أيضاً على إستيعاب ما يحدث لي وكيف يمكنني مواجهته. وبسبب تزامن أحداث العنف الموجهة لي مع موجة القبض على العشرات من الأشخاص في مصر بعد حفلة مشروع ليلي وإتهامهم بالفجور إلخ، فكانت تتنابني حالة شديدة من الإحباط تجاه المجتمع ولكن على الصعيد الآخر كانت النتيجة أيضاً العديد من الجهود التي بذلها الأشخاص الذين كانوا يتصلون ويتواصلون من أجل جعل الآخر يشعر/ون بالأمان. وظهرت أيضاً العديد من المبادرات لتحقيق الأمان الشامل لأفراد هذا المجتمع، المزيد من الشبكات والمعارف المتداخلة إجتماعياً التي جعلتنا ندرك أنه إلى حد كبير صدماتنا متشابهة ومتشابهة.

تخزين معلومات حساسة مثل صورنا في نسخة احتياطية آمنة، وأولئك الذين يقومون بعمل حساس مثل البحث الإجتماعي سيتأكدون من التعامل مع سلامة الشهادات والبيانات التي جمعناها بعناية أكبر. تحت أي ظرف لا يجب أن نتخلى عن إجراءات السلامة والأمان الرقمي لدينا. ذات مرة قال لي أحد الأصدقاء الخبيرين بوسائل الحماية الرقمية "أولئك الذين يريدون الوصول إليك سيخضعون لإجراءاتك".

وبقدر ما يمكن للتكنولوجيا أن تكون أداة قاتلة لأماننا فهي تساعد أيضاً على الحماية والرعاية، فقد استطعنا التواصل مع معارفنا أيضاً في أوقات قاتمة وقاتلة، شخصياً ساعدني كثيراً الاحتفاظ بهاتف احتياطي وحفظ بعض أرقام الطوارئ عليه على التواصل مع أشخاص محل ثقة يعلمون جيداً بتوجهاتي العاطفية والجنسية وبما أمر به من إجراءات صارمة من أهلي بعد أن تسرب إليهم بعض المعلومات الحميمة المتعلقة بي من أحد العاملين بالجامعة. ساعدني كثيراً التواصل في هذه الفترة على التعرف على طبيعة هذا النوع من الإبتزاز المتكرر لدوائي وأنه حدث للعديدات من قبلي، إحدى صديقاتي نجت بالفعل من حادثة مشابهة بطريقتها الخاصة وهو ما فعلته أيضاً لأنجوا! أيضاً استطعت التعرف على دوائر أكثر أماناً ووضع خطط للطوارئ في حالة أن الأمور ازدادت سوءاً وكنت بحاجة للهرب، تمكنت أيضاً من خلال المناقشات معهم/ن في هذه الفترة من التعرف على أساليب أستطيع بها إقناع والدي ببعض الأمور وأن "أريهم" على الطريقة الصعبة حتى نستطيع حل الأمور. أنا الآن أيضاً أقوم بنفس الدور من الإرشاد مع صديقة تعرضت لنفس النوع من الإجراءات من والديها بعد أن لاحظوا أن مظهر أصدقائها وصديقاتها ذو طبيعة كويرية (لم يعملوا بأن إبتنتهم نفسها كويرية) ... نحاول كمجموعة بأن نضع أحداً الآخر محط رعاية ... فهذه التفاعلات البسيطة في الأوقات القاتمة يمكن أن تنقذ شخص ما من الإنتحار أو الموت.

ويأتي في النهاية السؤال، هل نحن كنساء كويريات غاضبات بما فيه الكفاية تجاه كل ما نتعرض له من عنف وحظر تجول وإبتزاز؟ من عائلتنا، جامعاتنا، مؤسسات الدولة أو حتى من مجهولون؟

وأنا شخصياً قبل أن أسأل نفسي هذا السؤال فأنا في أحيانا كثيرة أتساءل: هل أنا كويرية بما فيه الكفاية؟ فدائماً ما نتعرض له من إبتزاز بوجه إتهامات بأنني مريضة نفسياً، متمردة أو عاقّة ولكن دائماً ما يتجاهل هؤلاء المبتزون كويريتنا وتوجهنا الجنسي، هذا يساعدنا أحيانا على إستخدام كروت مثل: انها مرحلة عمرية، مراهقة، أو انني فقط كنت بلهاء لحماية أنفسنا والتصل من الإجراءات التعسفية التي تفرض علينا بعد كل مرة يتم إبتزازنا فيها، ولكن هذا الشعور في حد ذاته يجعلني متشككة في ما أنا حقا عليه ولكني أعود إلى ما أنا عليه عندما أستوعب كل يوم بأن المنظومة الإجتماعية والدولة بمؤسساتها (ليست بالضرورة دولة ذات نظام حكم إسلامي) تقوم بإضطهاد كل ما هو ليس متقولب طبقاً لما تريده فهي تكره الشباب بصخبهم، حفلاتهم،

P A R E N T A L A D V I S O R Y E X P L I C I T C O N T E N T

رقابة فتحات الشرح

كل يوم أو كل أسبوع أتصفح الجرائد المصرية أو المواقع الإخبارية باحثاً عن أخبار تتعلق بمجتمع الميم ودائماً أجد تشابه في صياغة الأخبار: "تفاصيل القبض على أكبر شبكة شواذ في المنطقة الفلانية"، "بدأت النيابة الفلانية تحقيقات موسعة بإشراف المستشار الفلاني"، "حيث تلفت دائرة الأمن معلومات بتردد بعض الشباب ذوي الملامح والهئية الغريبة على شقة" يمكن أن يكونوا سكان فضاء لا قدر الله، "وبإجراء التحريات تبين أن الشقة يتردد عليها راغبو الشذوذ الجنسي من الرجال." يا لطيف يا لطيف! "بتفتيش الشقة عثر على كميات كبيرة من أدوات التجميل شملت عددا من الشعر المصطنع «باروكة»، وأظافر صناعية، وماسكات للوجه، وأقلام أحمر شفاه، وملابس نسائية داخلية، ومنشطات جنسية" يا آلهي!

هذا بعض ما ستقرأه وتقرأه في الصحف اليومية المصرية بشكل أسبوعي أو يومي من أخبار قسم مكافحة جرائم الآداب العامة في مصر، فطبعاً ممارسة إثنين من الرجال للجنس يمكن أن تزعزع أمن واستقرار الوطن.. ففي بلد وصل دينه العام لمليارات الدولارات وحظي بمكانة عالية في معدلات الجريمة وحوادث الطرق وأمراض السرطان مقارنة بباقي دول العالم.. يظل شغل الشرطة الشاغل هو فتحات شرح المواطنين حيث يجب أن تتأكد الشرطة دائماً من سلامتها وأنه لا يتم ممارسة أيّاً من السلوكيات التي يمكن أن تساهم في إتساع قطرها!

طبقاً للتقارير فبشكل أسبوعي يتم القبض على رجال مثليين ونساء عابرات الجنس أو الجندر في مصر عن طريق تطبيقات المواعدة وشبكات التواصل الاجتماعي والحقيقة أن ما أراه مُحَيَّر في شأن شرطة مكافحة الآداب هو نشاطها الدائم على عكس قطاعات الشرطة الأخرى في مصر. طبقاً لتقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مثلاً الصادر في نوفمبر الماضي: "فقد إرتفع المتوسط السنوي لعدد المقبوض عليهم والمحالين إلى المحاكمة في مثل هذه القضايا منذ الربع الأخير لسنة ٢٠١٣ إلى نحو خمسة أضعاف، مقارنة بسنوات طويلة سابقة. ووصل العدد في فترة ثلاث سنوات ونصف تنتهي في مارس ٢٠١٧ إلى ٢٣٢ شخصاً، أي حوالي ٦٦ شخصاً سنوياً، بينما يشير إحصاء إلى أن متوسط المقبوض عليهم في السنوات الـ ١٣ السابقة (٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣) هو ١٨٩ شخصاً نحو ١٤ شخصاً في السنة الواحدة." وأنه أيضاً وطبقاً لنفس التقرير فإنه يتم ترحيل الأجانب بناءً على توجههم الجنسي "بدأت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الانتباه إلى وتوثيق الحالات التي تقوم فيها الداخلية بترحيل أفراد أجانب بناءً على ميولهم الجنسية بعد تغطية إستثنائية ومتأخرة حظي بها حكم المحكمة الإدارية العليا الذي صدر لصالح وزارة الداخلية في الدعوى رقم ٨٠٨٤ لسنة ٦٧ (ق الدائرة الأولى) أقامها مواطن ليبي لإلغاء قرار منعه من دخول البلاد الذي فوجئ به أثناء محاولة عودته إلى مصر، هذا طبعاً كله لتحقيق الأمن والاستقرار العام للدولة المصرية.

وبعد إحكام القبضة على المثليين من الرجال والنساء الترانس يأتي دور الصحافة المصرية في الإصطياد في المياه العكرة وإستغلال الحدث لبيع أكبر عدد من الصحف أو تحقيق أعلى نسب مشاهدة وتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي حالة أنه وجدت في الإعلام أي آراء مؤيدة لحقوق مجتمع الميم، نجد أن السلطات والرقابة بادرت بمنعه مثل ما حدث مؤخراً من المجلس الأعلى للإعلام حيث قام بإصدار قرار بمنع ظهور المثليين في أي برامج تلفزيونية إلا بغرض التوبة!

المفاجأة أن قرار المجلس نفسه هو غير قانوني ومخالف للقانون رقم ٩٣ لعام ٢٠١٦ والذي يحدد صلاحيات ومسؤوليات المجلس الأعلى للإعلام.

والحقيقة أن الموضوع لا يقتصر فقط على الشرطة المصرية أو الإعلام المصري، الدبلوماسية المصرية أيضا تلعب دوراً رائداً في حماية فتحات شرح مواطنيها... بل ومواطني العالم أجمع! فالبعثة المصرية صولات وجولات في المناصرة وكسب الدعم لمحاربة الإعتراف بحقوق المثليين في الأمم المتحدة منذ التسعينيات كما رفضت أيضا البعثة المصرية لدى الأمم المتحدة في التقرير الدوري الشامل الماضي في ٢٠١٤ أي توصيات تتعلق بالإعتراف بحقوق المثليين، وفي ٢٠١٦ أيضاً قاطع السفير المصري لدى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عمرو رمضان أي محادثات مع البروفيسور فيثيت مونتابورن (الخبير المستقل في الانتهاكات المبنية على أساس الهوية الجندرية والميول الجنسية لدى الأمم المتحدة) وقد عبر عن أسباب مقاطعته في رسالة إلى رئيس المجلس ب: إن تفويض حماية المثليين من العنف والتمييز "يتعارض مع قناعاتي والقيم التي أؤيدها"، "بما يتجاوز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً"، ويظهر "تجاهل تام لمبدأ عالمية حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً."

وأكد رمضان أيضا على أن منظمة المؤتمر الإسلامي - الكتلة الإسلامية المكونة من ٥٦ دولة عضواً في الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية - ستقاطع هذا الخبر ولن تعترف بإنشائه ولن تتعاون أو تتفاعل معه بأي شكل من الأشكال.

وهكذا نرى أن الدولة المصرية قد قامت خلال الأعوام الماضية بتكريث مؤسساتها، سياساتها، دبلوماسيتها وأجهزتها الأمنية من أجل الحفاظ على العالم من شرور المثلية الجنسية والأجندات الأجنبية المعنية بالحريات الجنسية والجسدية.



الدخول إلى الخزانة ... تحت التهديد!

الشخص الطيب لوالدي عني - وبعبارة أخرى، كنت قلقة إذا كان قد أخبرهم أي شيء عن ميولي الجنسية أم لا!

وتفاقت هذه المشاعر الشديدة بمكالمة هاتفية حصلت عليها من صديق يدرس في جامعتي بعد أسبوعين من مكالمات والدي. وذكر أن امرأة من الجامعة اتصلت بوالديه، وقدمت لهم قائمة بأسماء أصدقائه الكوريين الذين ذكرت أنهم يفسدون أخلاقه ويشجعون شذوذه الجنسي. كنت لا أزال مرعوبة لدرجة أنني لم أخبر أبداً صديقي هذا أن والدي تلقى مكالمة مماثلة قبل أسابيع قليلة فقط. كنت أرغب في إبعاد فكرة أن هذه المكالمات الهاتفية كانت منهجية بشكل سيء للغاية؛ لم أكن أرغب في قضاء تفكير إضافي أو التحدث عن وجودهم.

وبعد بضعة أشهر، اتصل صديق آخر يدرس في جامعتي قائلاً إن أحدهم اتصل بوالدته وتكلم معها بخصوص ميوله الجنسية أيضاً. عندها واجهت إدراك لا مفر منه بأن هذه الحالات لم تكن فردية، ولم تكن عشوائية. كانت هناك أيضاً قصص سمعتها في مجموعات أصدقائي، عن عدد من الأشخاص الآخرين الذين تم إقصاؤهم من قبل عائلاتهم أيضاً لكنهم بقوا صامتين حيال ذلك خوفاً من الوصمة الاجتماعية والمزيد من العنف الاجتماعي أو الإبتزاز. لقد شعرت وكأن هناك هجوم مستهدف على الأفراد الكوريين الذين يدرسون في جامعتي، لكنني لم أتمكن بعد من تحديد خصائص شخصية المهاجم. كان لدي تكهنات إفتراضية حول ما كان يحدث، ولكن لم يكن هناك ما يمكن أن أؤكد بالضرورة. كيف نستطيع أن نتأكد من منهجية جامعة أو على الأقل أحد / بعض العاملين بها بإدخال الطلاب الكوريين عنوة إلى الخزانة تحت تهديدات وإبتزاز والتي يقابلها من معظم الطلاب الرضوخ لهذه التهديدات والصمت، ونحن فعلاً لا نعلم من يقوم بهذه المكالمات وكيف يصل إلى المعلومات التي لديه ومن هو الطالب/ة القادم والذي سيتعرض لمثل هذه التهديدات والابتزاز؟

لفترة من الوقت، ظللت أتأرجح بين السيناريوهات المختلفة

غالبًا ما يُنظر إلى العنف على أنه صاخب، وكرثي، ومرئي؛ رصاصة تقتل وتترك أثارا ملموسة من الدم في أعقابها. ونادراً ما نفكر في أشكال "أكثر ليونة" من العنف تتسلل إلى حياتنا اليومية وتسيطر عليها، ولا تترك أمامنا إلا القليل من الاختيارات. هذا النوع من العنف يغزو حياتنا بشكل خبيث ومتلاعب يجبرك على فعل أشياء محددة أو قول أشياء محددة أو في حالتي ألا تقول أي شيء حتى في المساحات التي كنت أعتبرها آمنة. أقدم لكم هنا حكايات حدثت للعديد من الشبان والشابات في مصر لفضحهم وتوريطهم في مشاكل لا حصر لها مع عائلتهم كل هذه القصص تشترك في شيء واحد وهو أنها حدثت في سياق جامعتهم/ن والتي كان من المفترض أنها تكون أكثر المساحات آمناً لهم/ن.

أدرس في إحدى الجامعات الأجنبية المرموقة في مصر والتي تحرص دائماً على تصدير صورتها كمنارة للثقافة وحرية الرأي والتعبير في مصر، في بلد تعتبر حرية الرأي والتعبير فيه من الرفاهيات!

كنت أتوهم أن جامعتي من أكثر المساحات آمناً خصوصاً لوجود تكتل كوري كبير داخل الجامعة وأن هذا شيء نادر الحدوث في الجامعات الأخرى أو حتى أماكن العمل بعد التخرج. كنت مخطئة! منذ ٣ سنوات اتصل شخص مجهول بوالدي عرف نفسه بأنه أحد العاملين بالجامعة. ادعى أنه ينبه والدي بأنني فاسدة أخلاقياً وأني أفعل العديد من التصرفات الغير مقبولة من خلف ظهر والدي، وقال أيضاً أنه لديه تسجيلات صوتية لمكالمات هاتفية لي والتي عرض على والدي إرسالها له بكل سرور في حالة أنه لا يصدق إدعاءاته.

شعرت بالرعب ولم يكن لدي أي فكرة عن من قد يفعل هذا أو لماذا قد يكون قد فعل ذلك. حتى هذه اللحظة، ليس لدي أي فكرة عن محتويات هذه المكالمة الهاتفية أو التفاصيل التي تم إخبار والدي بها؛ فقد رفض والدي مشاركة أي تفاصيل. قضيت أسبوعين مليئين بالقلق والخوف والبارا نوباً فيما قاله هذا

إستناداً إلى المعلومات القليلة التي حصلت عليها: كنت أعرف أن هذا الهجوم كان يستهدف الطلاب الكوريين في جامعتي، وعرفنا أنه كان يستند بشكل كبير إلى التجسس على الطلاب ثم الإبلاغ عن تفاصيل حميمة حول حياتهم إلى آبائهم؛ ومن كان شركائهم الجنسيين/العاطفيين وحتى التوجهات الجنسية لدى الطلاب.

غالباً ما يتعرض شاب مثلي الجنس يُفترض أو يعرف على أنه bottom إلى أشكال أكثر حدة من العنف الاجتماعي الذي يُعرف بأنه TOP تساءلت عما إذا كانت هذه العمليات من المراقبة والإبزاز محاولة من جامعتي لإسكات الأصوات الكورية في الجامعة، أجد هذا منطقياً بعض الشيء بعد أن نشرت مجلة مستقلة منذ بضع سنوات يقودها الطلاب في الحرم الجامعي مقالاً حول ما يعنيه أن تكون مثلياً ونضالات هذه الهوية إذا كان حظهم بأن وُلد في بلد مثل مصر. أثار المقال جدلاً حاداً قاده عضو في البرلمان رفع شكوى رسمية ضد جامعتي "بالتحريض على الفجور والمثلية الجنسية". في اجتماع مغلق بين مسؤول كبير في الجامعة ومحرري المجلة، ذكر المسؤول أنه إذا أرادت مجموعة من "الأطفال المثليين" أن يكون لديهم "نادي" في الحرم الجامعي، فإن الإدارة "لن تسمح بذلك بأي وسيلة" لأنها "تنتهك القوانين المصرية". وبالتالي فإن توقعاتي بأن إدارة الجامعة متورطة في إبزاز الطلاب، لم تكن مستبعدة على الإطلاق. أما التكهّنات الثانية فكانت أن هذه كانت عملية واسعة النطاق قامت بها الدولة ضد الجامعة الأمريكية في محاولة للتضييق على حرية الرأي والتعبير في المطلق وفي الإطار الكوري تحديداً، كنت في حيرة من هذا. ربما كانت الطبيعة غير الرسمية الواضحة لحوادث الإبزاز أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت من الصعب تتبعها وفهمها؛ لا يتوفر لدى الطلاب المعرضين لمثل تلك الحوادث الموارد اللازمة لتتبع أشكال العنف. هذا يتركهم في وضع حيث يصعب الخروج حتى بسرد متماسك لما حدث. لا توجد أي مواد أو أدلة ملموسة يمكن إتباعها، بقدر ما هناك قصص مفككة تنقصها أجزاء مهمة من اللغز. كيف يمكن للمرء أن يعقل الأحداث التي تكون سرّية تماماً في شدتها؟

لم يكن الأمر كذلك حتى ظهرت قصة طالبة أخرى بعد سنوات، وبدأت في الحصول على بعض الإجابات على أسئلتني. وكان طالب آخر قد تم فضحه أيضاً مؤخراً لوالده، هذه المرة من قبل أستاذ مشهور ومتقاعد في جامعتي، وهو أستاذ إدعى أنه يعمل مع أجهزة أمن الدولة، حسب والد الطالب. قدم الأستاذ لوالدي الطالب دليلاً مادياً من حسابه الخاص على فيس بوك مشيراً إلى أن ابنه كوري (وهو ما يعني أنه تم إختراقه)، بالإضافة إلى تفاصيل "حساسة" أخرى عن حياة ابنه وقائمة بأسماء أصدقاء ابنه المثليين. الذين كانوا – على حد قوله – يدفعونه إلى مزيد من الانحراف والانحلال والمثلية الجنسية. في حين أنه قد يكون هناك إفتراض لا سند له للدلالة على أن الجامعة كمؤسسة تتواطأ بشكل فعال في هذه العمليات المنهجية للإبزاز والفضح، فمن الواضح أنه على أقل تقدير، يشارك عضو هيئة التدريس بنشاط في المجهودات التي تبدو منظمة لفضح وإبزاز الطلاب الكوريين. هذا يتركنا نتساءل من قد يتورط أيضاً من الحرم الجامعي في هذا، بالنظر إلى أن هذه الحوادث متكررة

وطبقاً لما سمعناه من قبل من كبار مسؤولي الجامعة: أن الجامعة لن تسمح أبداً للأطفال المثليين بالإلتحاق بالحرم الجامعي.

في حين كان من الواضح دائماً للطلاب الذين تم فضحهم وإبزازهم أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة كانوا متواطئين في تلك العمليات، لم تثبت هذه التكهّنات أبداً حتى ظهرت هذه القضية في دائرة الضوء. المخاوف من أن الحرم الجامعي الذي يدّعي تعزيز حرية التعبير والتفكير النقدي والتنوع والأخلاق، هو مكان غير آمن، ومنافق ومحافظ، وقد تم تأكيد ذلك. من المؤكد أن حقيقة أن هذه الحالات المنهجية للمراقبة والإبزاز والفضح لا تحدث إلا للطلاب في جامعتي، كان ينبغي أن يكون دليلاً كافياً، لكن مع ذلك، أخذ الأمور تضجّ حول هوية المتصل لتأكيد هذه التكهّنات. كان، ولا يزال، من الصعب جداً تجاهل حقيقة أن المثل العليا التي تروج لها جامعتي في الأماكن العامة كانت تنتهك بشكل مستمر وفعال بشكل خاص بطرق كانت، مرة أخرى، شبه مستحيلة للتأكيد أو الإعلان عنها. إن أي تظاهر بأن مساحة الجامعة محصنة ضد الرقابة سواء من خلال الدولة التي تغرس المخبرين أو من خلال التواطؤ الفعال للمؤسسة بسبب وضعها شبه الدولي، قد دمر بالكامل.

الآن، أدرك أن جامعتي ليست مساحة إستثنائية؛ من السهل جداً التعرض لأشكال العنف التي نسمع عنها في مصر بشكل عام، إذا لم تكن متواطئة بشكل فعال فيها. بعد كل شيء، المدير التنفيذي للأمن في جامعتي هو موظف سابق في وزارة الداخلية المصرية، وهي هيئة سيئة السمعة لانتهاك حقوق الإنسان، وإضطهاد الناشطين السياسيين وإعتقال الأشخاص الكوريين. لطالما أحببت فصل جامعتي عن هذه القوات العنيفة. بالنسبة لي، كان الحرم الجامعي يرمز إلى الإمكانيات التي لا نهاية لها والتنفيس. شعرت وكأنها تربة خصبة للإبداع والمخاطرة والتجريب داخل وخارج الفصول الدراسية؛ شهدت إزدهار العلاقات التي سأعتر بها إلى الأبد مع الأساتذة والموجهين. إنها المساحة التي شكّلت فيها عائلاتي المفضلة الذين أعرف أنه سيكون لديّ دائماً ظهري. ولكنها أيضاً المساحة التي انتهكت فيها أنا والأشخاص الأقرب إليّ بشكل عميق بينما بقيت المؤسسة صامتة بشكل صارم ولن أنسى ذلك أبداً.

لا يؤدي الفضح والإبزاز إلى وضع الطلاب في خطر بدني فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى خسائر فادحة في صحتهم العقلية ورفاههم العاطفي وإحساسهم بالذات. المكالمات الهاتفية التي استلمها أهلي لم يكن تأثيرها مؤقتاً فقط. لقد حطمت ما كان يعنيه القليل من السلامة والأمن في حياتي. أصبح قلقاً مزمناً. كنت خائفة من الرد على المكالمات الهاتفية لأنني كنت على يقين من أن شخصاً ما كان يستمع. إنخفض أدائي بشكل ملحوظ لأنني لم أستطع التركيز على العمل بعد الآن. تحولت علاقتي مع والدي إلى علاقة من الخوف والدفاع بدلاً من واحدة من السلامة والثقة، على الرغم من رد فعل والدي الحميد نسبياً. لا أستطيع أن أكل أو أنام أو أعمل أو أعمل بشكل طبيعي؛ تعطلت حياتي اليومية بشكل كبير لدرجة أنه في أيام كثيرة، تمنيت أنني لم أكن حياً أبداً. من يعيش في خوف دائم لا يشعر بأنه لا حياة تستحق العيش. عندما تحدثت إلى الطلاب الآخرين

الذين تعرضوا لنفس الواقعة، حصلت على قصص مماثلة حول كيفية تعرضهم للصدمات النفسية بطرق لم يكونوا قادرين على التصالح معها أو حتى الشفاء منها حتى اليوم. "القلق المزمن"، "الرغبة"، "الشعور الدائم بعد الأمان"، "البارا نويا" - هذه هي الكلمات التي سمعتها بشكل متكرر من الطلاب الذين خرجوا. يتحدثون عن حقيقة مؤلمة بإستمرار تتسرب إلى منازلهم وفصولهم الدراسية وحياتهم الخاصة هم وذواتهم.

شأتك في مصر كشخص كويري في مصر تشعرك في بادئ الأمر بالعار والوصمة والخوف، هذا الشعور يتطور مع الوقت إلتخرج إنتقائي من الخزانة فأنت تحدد بحرص وبعناية من الذين يمكنك أن تصارحهم بميولك الجنسية. بمرور الوقت، يتوصل أشخاص مختلفون إلى استنتاجات مختلفة حول مستويات الانفتاح التي يشعرون بها بالأمان والراحة، لكن الشعور بالخوف والقلق يظل متواجد بالنسبة للكثيرين معظم الوقت خصوصا فيما يتعلق بمدى معرفة عائلاتهم بميولهم الجنسية. فجأة يتم تدمير هذا النظام الأمن الذي يحاول الكثيرون من الناس الوصول إليه عن طريق فضحهم وإبترأهم لدى عائلاتهم، من المحتم أن يكون صادماً ومؤلماً وأن يخلق تأثيرات طويلة الأمد لا يزال الكثيرون ممن تعرضوا لهذه الواقعة يحاولون الشفاء منها حتى اليوم. ربما ما يمنعني من التراجع، هو دعم المجتمع من حولي - المجتمع ذاته الذي تسعى هذه العمليات من الإبتزاز إلى القضاء عليه وإطفائه. ليس من قبيل الصدفة أنه إلى جانب فضح الطلاب لدى عائلاتهم، يقدم المتصل أيضاً قائمة بأصدقائهم "الفاستين" في محاولة لتفكيك التحالفات وأنظمة الدعم. بالنسبة لي، فإن هذه التحالفات من أنظمة الثقة والدعم التي لديها القدرة على إبقاء الناجين من العنف الممنهج صامدين حتى الآن خلال أعنف الأوقات في حياتهم. ولهذه الأرواح اللطيفة، سأبقى ممتناً إلى الأبد.



ليلة القبض على ليلي

المجنونة وأنا اتحدث بوجه يملئه السعادة واقول بكل حماسه اليوم شعرنا جميعا أننا موجودين ولم تنتهي ولم يقدر أحد على إرهابنا وتخويفنا مجددا.. ذهبت إلى المنزل وأنا في غاية راحتي النفسية والجسدية ولكن السلطة الحاكمة كانت لها رأي مختلف فهم لا يريدون أن نكون فرحين سعداء نشعر ولأول مرة أننا في مساحة آمنة من الممكن أن نعبر فيها عن أنفسنا فكان ما حدث في الحفل مثل الضربة القاضية لهم ولنا أيضا.

ليبدأ الخوف والرعب والقلق والإكتئاب.

عندما استيقظت من نومي الذي كان مريح يملؤه الإطمئنان والسعادة على غير العادة.. شاهدت القنوات التلفزيونية والأخبار والبرامج والصحافة أيضا لا يتحدثوا سوى عما حدث في الحفل.. طلبات للقبض على من كانوا في الحفل هناك، سباب وشتم هناك.. وهذا الإعلامي يصرخ بضرورة إعدام هؤلاء الخارجين عن العادات والتقاليد وهذه الإعلامية تبكي من هول المنظر وكأن الفساد لم يكن أشد هولاً من رفع علم ملون في حفل.. أما القبضة الأمنية كانت واصلة مداها ولم تترك أحد.. أخبار عن القبض على مثليين في القاهرة، ثم نري بعد ربع ساعة فقط القبض على شقه يمارس بها الفسق والفجور في الإسكندرية.. يتبعه خبر القبض على اثنان في الشارع للشك في ميولهم المثلية.. أخبار لم نشاهدها أو نسمع عنها في أي دولة محترمة.. وصل الحال بالأمن المصري أن يلقي القبض على أشخاص مختلفين في المظهر الخارجي عن العامة، أشخاص يتم القبض عليهم لمجرد أنهم غير نمطيين ومن الممكن أن يكونوا أشخاص غيريين غير مثليين.. كنت أشاهد هذه الأخبار واسمع بأذني تهديد وتحريض بالحبس والقتل على أشخاص مسالمة كل تهمتهم انهم ولّوا مختلفين في مجتمع يعشق النمطية والتشابه ويكره كل ما هو مختلف ولا يؤمن بالتعددية في المظهر والشكل

لم أنكر وجودي في الحفل.. بل كنت اقولها دائما وسأقولها ابدا.. أنا كنت موجودة في الحفل وشاهدت كل شيء وشعرت بكل شيء وفرحت بكل شيء حدث.. كنت أقف أشاهد الجميع وهم يرقصون ويغنون ويستمتعون بالمزيكا وإذ فجأة يظهر "العلم" ويرفع وسط الآلاف.

هل هذا يحدث حقاً؟ هل أنا في مصر؟ هل هؤلاء مصريين؟

باتت لحظات حتى أدركت أنني لم احلم بل هو يحدث بالفعل علم قوس قزح يرفرف ويتميل مع الموسيقى وكأنه يقول لكل مختلفي الميول الجنسية والهويات الجندرية أجل أنتم الآن أحرار.

كنت انظر إلى وجوههم وهم يبتسمون يضحكون يملئون الدنيا فرحه وغناء وضحك ورقص.. كنت انظر إليهم وأنا متأكدة أنني لن أرى هذه الوجوه وهؤلاء المسالمين في مثل هذه الحالة مرة إليهم حتى احفظ ملامحهم التي كنت أريد أن تظل في مخيلتي لأطول فترة ممكنة... كنت انظر يمينا ويسارا حتى أرى من يرقص هنا ويرفرف مع العلم هناك وكأنه طير إشتاق إلى الحرية ولم يصدق أن يخرج خارج القفص المغلق.. نسيت أو تناسيت عن قصد الحفل والغناء لأحفظ هذه الملامح وافتكرها وأقوى بيها في لحظات ضعفي.

ختم الحفل ولم أريده أن يختم بهذه السرعة. إنتهى وإنتهى معه كل لحظات الحب والفرح وألوان قوس قزح.. إنتهى الحفل وأخذ معه كل هذه الملامح المسالمة والوجوه الضاحكة لتبدأ حلقات لا تنتهي من الخوف والرعب والقلق المستمر الذي يؤدي إلى إكتئاب حاد يتخلله بعض من النوبات الإنتحارية.

إنتهي الحفل وذهبت وأنا سعيدة، باسمية، ضاحكة وفخورة بما يحدث.. لم أنسى هذه اللحظة التي ذهبت فيها إلى صديقي قبل أن أذهب إلى المنزل لأخبره بما حدث في الحفلة.. كنت مثل

كنت اتابع كل هذا وانا بداخلي صوت يصرخ متى ينتهي هذا الجنون.

شعرت وكأنني قد كبرت ثلاثون عاما على عمري... جلست وحيدة مكتئبة خائفة مغلق عليا باب الشقة وباب الغرفة وانا اجلس منتظره مصيري الذي توقعت أنه بات في السجن.. اجلس ابكي واشعر بالرعب ليس إلا.. لم اخرج من المنزل ولم ارتاح من البكاء.. فقط أكثر من عشرون يوما اجلس في منزلي ابكي وانتظر في أي لحظة الأمن يقتحم منزلي ويأخذني بتهمة ليس لها محل في الإعراب.

ما أقبح هذا الشعور.. شعور الضعف والرعب لمجرد إنك مختلف. شعور إنك تسمع خبر كل ربع ساعة عن صديقك الذي قبض عليه أو صديقتك التي يتوعدون بالقبض عليها.. ما أقبحه شعور وأنت تنتظر اقتحام منزلك لتذهب إلى السجن بتهمة الاختلاف في الميول أو الهوية تهمة في الحقيقة ليست بتهمة.

ما أبشع إحساسك و أنت تجلس فاقدة السيطرة على عقلك وحركتك وتفكيرك... ما أبشع إحساسك إنك كل ما تودين الخروج من منزلك لا بد أن تربطي شعرك وتلبسي كاب وتلبسي ملابس واسعة وكأنك ذاهبة في مهمة عسكرية أو لتحرري دولة محتلة. كل هذه الإجراءات الأمنية فقط حتى لا يتم تمييزك أو معرفة هويتك في الشارع حتى لا يتم القبض عليك والتهمة حينها كانت موجودة وجاهزة.. مرت عليا هذه الأيام ككابوس مزعج لا يريد أن ينتهي لا نوم لا راحة لا ضحك ولا فرح ولا شعور بتحسن أو إرتياح.. أيام إذا لم أكن فيها قوية بعض الشيء لكأنت نهايتي الحتمية اما مصحة نفسية أو إكتئاب يتبعه إنتحار.. لم أخجل وسأقول إنني بالفعل فكرت في الإنتحار حتى أنهى ما لم ينتهي.. لأبدأ في بدايات جديدة لم أعرف ما هي.

أجل انا اسمع هذا الصوت الذي يقول لي استيقظي فجميع ايامك قبيحة سوداوية كئيبة هذا صحيح لكن هذه الأيام بعد الحفل كانت أشد قبحا وسوادا وكآبة وخوفا من المصير المجهول.

لكني في النهاية عبرت هذه المرحلة قوية شديدة كما يجب أن أكون.. لم يكن الحفل سبب في أي شيء حدث فالقبضة الأمنية كانت وباقية وستظل موجودة وسنظل نحن من جميع الميول الجنسية والهويات الجندرية بالنسبة السلطة الطرف الأضعف الذي يدهس عليه كل ما تريد السلطة إشغال الرأي العام.. ولكن جاء رفع العلم ليدهس هذه المقولة ويقول لا لن نكون ضعفاء بعد الآن نحن موجودون وسنظل وسنبقي وسينتهي كل هذا الجنون وسينتهي بلا رجعة كل هذا التمييز والعنصرية.. نحن نقولها بعلو الصوت لن نخاف ولن نرهب ولن نوصم بعد اليوم نقولها دائما وابدأ سنظل نواجه ونقاوم ونقاتل حتى نحصل على حقوقنا غصبا عن أعين الجميع.. تعاهدنا على الظهور والإستمرارية في التواجد في الحياة.

تذكروا دائما أن المجانين الذين دائما يقولون لا في وجه الأغلبية التي تريدكم أن يخضعوا لها هم من يكتبون التاريخ وهم من يذكرون بالإنجازات.

اخيرا أحب أن اقول ان الحفل ورفع العلم سيظل يوم فارق في تاريخ مقاومة مجتمع الميم في مصر.. سيظل بكل محاسنه ومساوئه يوم يجب أن نوثقه ونحكي عنه أجيال بعد أجيال حتى يعرفوا اننا لم نصمت ونحن ندهس.



أطباء ولكن هوموفوب

صديقاته المقربين كمحاوله لتغيير الميول وإن فشل فعليه باللجوء لمن هم أهل ذلك!

لن ينسى ابدأ تلك الساعة حين انفجر في وجه طبيبه غاضباً، هل من المنطق إستبدال "ذنب" بـ "ذنب" آخر لمجرد رفض المجتمع أحدهم؟! وهل من الطبيعي إستغلال الاصدقاء جنسياً لإرضاء المجتمع؟! وإذا كانت العلاقة السيئة مع الوالد هي سبب للمثلية فلا عجب إذا اكتشفنا ان معظم المصريين مثليين - ولو في السر!

تلك اللهجة التي طلب بها الطبيب منه مغادرة مكتبه وعدم حجز مواعيد مجدداً لن ينساها ايضاً، الشعور بالمهانة والمرار كان فوق الوصف، حاول النسيان والتناسى ولكن ما لبث أن مرت شهور قلائل حتى أصبحا وجهاً لوجه مجدداً، تلك اللحظة كانت لتحديد المصير.. حاول جاهداً عدم النظر له وجهاً لوجه لكنها دقائق ولمحها في عيني استاذة، نظرة "انا أعرفك، واذكرك ولم أنسى ما دار منذ شهور قليله"، حينها فقط تحول الإختبار إلى استجواب، ونسي الاستاذ أن وظيفته الأساسية هي تأهيل طبيب وليس عقابه بسبب ميوله الجنسية ورفضه شذوذ استاذة وتقاعسه عن اداء واجبه الطبي في الوصول مع مرضاه للسلام الداخلي! ووصل الإضطهاد به لإتباع الطالب في باقي لجان الإختبار وتحريض الأساتذة عليه.

الحقيقة ان ما حدث بين الاستاذ والطالب في جامعه من أقدم وأشهر الجامعات المصرية هو حلقة من مسلسل الإضطهاد والتدمير الممنهج الذي يتعرض له افراد مجتمع الميم داخل المؤسسات الصحية المصرية، مسلسل تبدأ حلقاته بالتوبيخ، التذنيب، التهريب واحياناً الإهانة. بغض النظر عن علم معظم الأساتذة وكبار الاطباء النفسيين وإطلاعهم على الدراسات التي تؤكد أن المثلية ليست بمرض؛ إلا أن "السبوبة" و "باب الرزق" - كما وصفها طبيب نفسي شاب - جعلتهم ينسون ويتناسون أن القسم الذي اقساموه اول ايام الدراسة ويوم التخرج يلزمهم بإحترام إنسانية المريض وليس إستباحة ماله ومشاعره

وضع معطفه لامع البياض فوق قميصه وربطة العنق المهندمة مستعداً لذلك الإختبار الفاصل في مسيرته التعليمية.. فكما يعلم معظم الناس ان الإختبارات العملية في السنوات الأخيرة بكليات الطب هي الفاصلة في تحديد مستقبل ومصير الطلبة.. وها قد إقترب خط النهاية فهو في السنة قبل النهائية من مسيرته التعليمية.. مليء بالأمل والشجاعة والإصرار على تحقيق أفضل النتائج في ذلك الإختبار خصوصاً وقد علم أن من ضمن الحالات التي سيقوم بفحصها، حالة تخص الطب النفسي وهو التخصص الذي طالما عشقه وإجتهده في دراسته وحقق في إختباراته الدورية أفضل النتائج.. ولكنها لحظات مرعبة التي قرأ فيها اسم الممتحن ولمحه وتأكد من هويته، فعاد به الزمن بضع شهور ليسترجع تلك الايام السود والذكريات التي حاول ان يمحيها وما كانت الا لحظات حتى أصبح وجهاً لوجه معه.

اللقاء الأول بينهما كان مليئاً بالتوتر والرعب ايضاً.. ذهب مكرهاً لعيادته الخاصة بأحد ارقى احياء المدينة، اللقاء الأول كان مشحوناً بالتوتر والخوف، فقد كان مطلوب منه كشف هويته الجنسية المثلية للطبيب المشهور و الذي شاء القدر ان يكون استاذاً في جامعته، الزيارة التي لم تستمر اكثر من خمسة و اربعين دقيقة في كل مره، كانت مليئة بالأحكام المسبقة، إلقاء التهم جزافاً، و على عكس المعروف بأن الطبيب النفسي يجب ان يكون مستمعا اكثر منه متحدثاً، كان الامر معكوساً تماماً، و بدلاً من محاولة حل القضية بتطبيق النظريات الطبية تحول - في بعض الاحيان - إلى فقيه و احياناً جلاد !

فالطبيب المرموق بدأ بالتخمين بسوء العلاقة بين المريض ووالده واستطرد في الحديث عن ذلك بدون الخوض في تفاصيل تلك العلاقة او حتى رسم ملامحها وبناء الشخصيات (وهي اساسيات في الطب النفسي).. ثم صعد سلمه اخري في بناءه الهش وتوقع تعرضه لإعتداء جنسي مثلي من أحد الأقارب او المعارف فترة الطفولة، وحين فشلت حيلته اتجه إلى الجزم بأن الأمر كله ما هو إلا تجربه مؤقتة وستزول، ثم إقترح وصفته السحرية بأن يقوم بممارسة الجنس أو حتى ملازمة أحد

ففي حالة اخري؛ ذهب ذلك المراهق إلى والدته يخبرها بأنه احتلم/رأي حلم جنسي وكان معه في الحلم شاب اخر طالما أعجب به، وما كان من والدته إلا أن انهارت في البكاء - وهو لا يفهم ما السبب - وذهبت به لأحد إستشاري الطب النفسي، وطوال سنوات جاوزت الخمس، زاره اسبوعياً، جلسات من التوبيخ، التهيب، الإهانة، التوعد بالعذاب، تجارب دوائية ادت بالشباب في النهاية لأعراض نفسية معقدة؛ اضطراب الشك والإضطهاد أصبح جزء لا يتجزأ من شخصيته، اضطراب الوسواس القهري أدى لتأخره الدراسي والمهني سنوات عديده.. فقدانه كافة إيمانه وتحمله بطاقة غضب وكرهية تفوق الوصف انتهت به ليزور طبيبين نفسيين مختلفين؛ أحدهما بسبب هويته الجنسية وآخر للإضطرابات الاخرى! والأسوأ من ذلك، هو عدم قبول الشخص لنفسه؛ فهو مسيء للجميع نظراً لإيمانه الذي زرع فيه بانه "شاذ" و "لوطي" و "مذنب"، فلا مفر من العقاب على هويته مهما فعل من خير!

أما عما يتعرض له المحتجزين قسرياً داخل مؤسسات الطب النفسي من عنف ممنهج وتحرش جسدي ولفظي فقد يؤلم القلب مجرد التفكير فيه! فقد يتحول المحتجز/ة إلى معتقل/ة كما في سجن جوانتانامو الأمريكي.. أجواء الإضطهاد والتعنيف لا ذكر لها في مراجع الطب النفسي.. التعامل اللاإنساني والغير قانوني قد يدفع البعض للتساؤل؛ هل هناك غرض طبي او نية طيبة تجاه المحتجزين ام أن ذلك السلوك المجرد من الإنسانية هو لإشباع رغبات سادية ونزعة نقص لدى القائمين على تلك المؤسسات؟! أم هو تربص بالمتليين كجزء من الهوموفوبيا المنتشرة في مصر نظراً للتجهيل والتضليل الجماعي الذي تقوم به المؤسسات التعليمية والعلمية والإعلامية؟!

الحقيقة التي يتغافل الجميع عنها هي أن من يدفع ثمن ذلك الإجرام النظامي الممنهج هم/هن افراد مجتمع الميم سواء كان من أعمارهم/ن وطاقتهم/ن وحياتاً دمائهم/ن مقابل ترضية جموع العامة وبالطبع المتنفعين من اطباء السبوبة..

الملفت للنظر هنا، هو عدم وجود دراسات طبية او بحثية يستند إليها هؤلاء مدعي علاج المثلية، أو حالات موثقة تثبت تغيير الميل الجنسي من مثلي إلى مغاير، والأغرب هنا هو إستمرار توجه المصريين بأبنائهم وبناتهم ذوي الميل المثلية إلى مؤسسات الطب النفسي للحصول على "العلاج المزعوم" رغم عدم وجود تقنية أو نظام معروف خطواته لتغيير الميل الجنسي!

لكن يبدو أن اساتذة الطب النفسي في مصر سيستمرون في إبهارنا بتقنياتهم المذهلة في تنفير المثليين من سلوكهم، مثل أحد الاطباء الامريكيين - قبل تجريم قبول حالات مثلية بغرض تغيير ميولها - حين كان يطالب الذكور المثليين بالتبرز في صندوق وشمه والنظر إليه كلما راودتهم الرغبة..

الأعمال الفنية



ما بين فخذيك لا يحدد ما لا تستطيع فعله
ألوان خشب وحبر - مقاس ٢٥ سم X ١٧,٥ سم على ورق أبيض



ما بين فخذيك لا يحدد ما لا تستطيع ارتداؤه
ألوان خشب وحبر - مقاس ٢٠ سم X ١٧,٥ سم على ورق أبيض



الهوموفوبيا الممنهجة: هوية كويرية ملونة تواجه الأجساد الظلامية
ألوان أكواريل وجبر - مقاس 0٠ سم ٣0X سم على ورق كانسون أبيض

